

Distr.: General  
24 July 2002  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون  
البند ٦٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت\*  
نزع السلاح العام الكامل: القذائف

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الردود الواردة من الدول الأعضاء .....
٢	كوبا .....
٤	الدايمرك (باسم الاتحاد الأوروبي) .....
٦	بنما .....
٦	تونس .....

## الردود الواردة من الدول الأعضاء

### كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

- ١ - حدث في الآونة الأخيرة، عدد من التطورات في العالم صحبته زيادة في النقاش الدولي بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها. وتؤكد كوبا مشروعية جميع الجهود المبذولة لتخفيض أو استئصال الحالات التي تشكل تهديدا للسلم أو الأمن الدوليين، ومن أجل تعزيز التعايش السلمي بين شعوب العالم. بل إن ذلك هو نفسه مبرر وجود الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل أكثر من ٥٠ سنة. إلا أن الحالة الدولية تغيرت تغيرا جذريا، وأثر هذا التغيير على جميع مجالات العلاقات الدولية، بما في ذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وخاصة على الطريقة التي يجري بها التعامل مع مسألة القذائف من جميع جوانبها.
- ٢ - والأمم المتحدة هي المنتدى المتعدد الأطراف الصحيح الذي يجب أن تعالج فيه مسألة القذائف من جميع جوانبها. وينبغي ألا تقتصر المناقشات بشأنها على المسائل العسكرية فحسب، بل ينبغي أيضا أن تغطي استخدام القذائف في الأغراض السلمية، ولا سيما القذائف الباليستية التي لها فائدة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمنفعة البشرية.
- ٣ - وتكتسي الاعتبارات الأمنية المرتبطة بالمسألة نفس أهمية الاعتبارات المتصلة بتعزيز التعاون الدولي من أجل استخدام القذائف في الأغراض السلمية؛ فهاتان المسألتان مترابطتان ومتدايمتان.
- ٤ - وتتابع كوبا باهتمام العملية التي بدأتها الجمعية العامة في التعامل مع مسألة القذائف من جميع جوانبها وتتطلع إلى نتيجة المداولات التي يجريها فريق الخبراء المنشأ لذلك الغرض وفقا للولاية التي منحتها له الجمعية العامة. وبعد انتهاء تلك المرحلة، ينبغي إتاحة نتائجها في الوقت المناسب لجميع الدول الأعضاء لكي يتسنى لجميع الأطراف المهتمة بالأمر أن تنظر فيها وتدرسها، وتبدي تعليقاتها أو اقتراحاتها بشأنها أو تقييمها؛ وينبغي أن يعقب ذلك إجراء مناقشة مفتوحة وشاملة بشأن المسألة بما في ذلك الجانب المتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.
- ٥ - ويلزم أن تعالج مسألة القذائف بطريقة شاملة ومتوازنة وغير تمييزية، تتجاوز نهج المعالجة الضيقة والانتقائية ولا تقتصر على التعامل مع جزء من المسألة باعتباره البديل الوحيد الممكن. وبعبارة أخرى، من الضروري أن ينظر ليس فقط في جوانب عدم الانتشار، بل كذلك في الجوانب المتصلة بنزع السلاح والتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية.

٦ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن هناك رابطة بين القذائف الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، التي يستلزم استخدامها بصفة عامة تطوير برامج إنتاج القذائف بصورة متوازنة. وهناك علاقة مباشرة بين القضاء على أسلحة الدمار الشامل، الأسلحة النووية بالدرجة الأولى، وإيجاد سبل لمنع الاستخدام المستمر للقذائف الباليستية في الأغراض العسكرية.

٧ - وينبغي أيضا إيلاء اهتمام للقذائف الباليستية المزودة برؤوس حربية تقليدية قوية.

٨ - ولا تحبذ كوبا التركيز فقط في مسألة نزع السلاح وتحديد الأسلحة على تدابير عدم الانتشار، حيث أن ذلك قد يعني أن حقوق كل دولة والتزاماتها تختلف باختلاف أمور معينة من قبيل قوة الدولة، وحالة التقدم التكنولوجي فيها، ومكانتها في المنتديات الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أن مسألة القذائف ليس لها نفس الأثر في كل أنحاء العالم وأن مسائل الأمان تختلف من منطقة إلى أخرى؛ ويستلزم هذا أن تؤخذ المتغيرات الأمنية الإقليمية بعين الاعتبار عند دراسة مسألة القذائف من جميع جوانبها، سواء فيما يتعلق بالقذائف في سياق أسلحة الدمار الشامل أو فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية.

٩ - والشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بأخطار أسلحة الدمار الشامل هي شواغل لها ما يبررها. فالمخزونات المتبقية تكفي لإبادة الجنس البشري عدة مرات. وتكرر كوبا تأكيد موقفها الثابت في هذا الصدد، ومفاده أن هذه الأسلحة، بما في ذلك منظومات إيصالها، ينبغي القضاء عليها تماما عن طريق برنامج ينفذ تدريجيا في إطار زمني معين.

١٠ - إننا نفهم أن الاستخدام التكنولوجي المزدوج للقذائف الباليستية يجعل حظرها التام أمرا متعذرا، إلا أننا نرى أنه إذا أمكننا قصر استخدامها في نهاية المطاف على الأغراض السلمية فإن ذلك سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا يكفي تعميم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة على الصعيد العالمي، وإن كان ذلك أمرا مهما. فمن الضروري أيضا وضع تدابير محددة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان، ولا سيما الدول النامية. ويمكن أن تتضمن هذه التدابير، على سبيل المثال، اعتماد تدابير لتوسيع نطاق تطبيق النتائج البحثية المستمدة من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ وإجراء بحوث مشتركة في مجال الاستخدامات السلمية؛ ونقل التكنولوجيات ذات الصلة؛ وتقديم مساعدات مالية من أجل وضع مشاريع للاستخدام السلمي؛ وإزالة جميع العقبات التي تعترض تطوير التعاون الدولي في هذا المجال، اقتصادية كانت أو سياسية.

١١ - وفي رأي كوبا أنه من قبيل التناقض الكامل أن يجري من ناحية تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من تطوير برامج القذائف الباليستية، بينما يجري، من الناحية الأخرى، تصميم

وتركيب منظومات دفاعية مضادة للقذائف، الأمر الذي يؤدي عمليا إلى زيادة الإسهام في انتشار هذه الوسائل، بل والأسوأ من ذلك، إلى زيادة تنشيط سباق التسلح.

١٢ - وقد تبين من التاريخ الحديث أن الصيغة العملية للاضطلاع بتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة تتمثل في وجود نظام ينطوي على العناصر المترابطة لنزع السلاح وعدم الانتشار والتحقق والتعاون الدولي في الأغراض السلمية. ويظل هذا هو أفضل خيار، والمكان الصحيح للقيام بذلك هو الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح.

١٣ - وقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة بذل جهود في إطار الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحة ذلك الاتجار والقضاء عليه، واعتماد برنامج عمل من أجل تحقيق تلك الغاية. وربما تكون المنهجية المستخدمة في تلك الحالة مثالا يحتذى في التعامل مع مسألة القذائف في إطار الأمم المتحدة.

#### الدايمرك (باسم الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالانكليزية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

١ - امتنعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت على القرار ٢٤/٥٦ بء، ليس بسبب ما يتضمنه هذا القرار، الذي نوافق عليه إلى حد بعيد، وإنما بسبب ما لم يتضمنه. ففي رأينا أن القرار لا يولي القدر الواجب من الاهتمام لانتشار القذائف البالستية، وبخاصة القذائف القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. وهذه المشكلة مشكلة عاجلة تستحق منا أعلى درجات الاهتمام.

٢ - ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق أن استراتيجيات حيازة أو تطوير القذائف البالستية كثيرا ما تتبع كرد فعل للتوتر الإقليمي، بالرغم مما قد تحدّثه هذه الإجراءات من آثار سلبية بالنسبة للأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. وإذ نؤكد من جديد التزامنا بفرض ضوابط صارمة على التصدير، فضلا عن دعمنا لمبادرات السلام الإقليمي بوصفها وسائل هامة للتصدي لمشكلة انتشار القذائف، فإننا نلاحظ أيضا أن تلك الجهود لا يمكن أن تغني عن النهج العالمية المتعددة الأطراف.

٣ - ومن ثم، يرى الاتحاد الأوروبي أن هناك حاجة ماسة إلى وضع قواعد وممارسات مقبولة عالميا لدعم عدم انتشار القذائف البالستية تكون مساهمة للقواعد والممارسات المنصوص عليها في النظم والترتيبات الدولية المصممة للحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلا عن منع تراكم الأسلحة في مناطق الأزمات أو التوتر

بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة عملية التعميم العالمي لمشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف الباليستية. وقد اضطلع بعدد من المبادرات لمناهضة انتشار القذائف الباليستية، بما في ذلك مشروع مدونة قواعد السلوك السالف الذكر. وفي حين أن هذه المبادرة ليست هي الوحيدة قيد النظر، فإن في رأينا الأكثر واقعية وتقدما في هذا المجال، وهي بذلك تمثل أفضل فرصة لتحقيق نتائج في الأجل القصير. وتعد من ثم خطوة أولى مهمة لمعالجة المشكلة الملحة المتعلقة بانتشار القذائف، وذلك دون استبعاد المبادرات الأكثر طموحا مثل مشروع شبكة المراقبة العالمية لعدم انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف. وقد كانت المشاركة الواسعة النطاق في الحوار الذي جرى بشأن مشروع المدونة في الاجتماعات التي عقدت في باريس في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ومديرد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بادرة مشجعة في هذا الصدد. وإنما نود أن تستمر هذه العملية، التي ستظل تتسم بالشفافية والشمول. ويمكن أن تكون المدونة، بعد اعتمادها كصك ملزم سياسيا، محط اهتمام الأمم المتحدة.

٤ - وقد رحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بوصفه آلية جديدة للنظر المتعدد الأطراف في مسألة القذائف. ونلاحظ أن الفريق اجتمع بالفعل مرتين وأنه سيعقد جلسة واحدة أخرى في تموز/يوليه لإنجاز ولايته.

٥ - وقد أعلنت بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وبلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج اتفاقها مع الرد المشترك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ باء.

## بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

١ - تسلم جمهورية بنما بما تشكله القذائف من خطر على السلم الدولي والاستقرار الاستراتيجي، حيث يمكن أن تستخدم في إيصال الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية. لذلك تؤيد بنما أي مبادرة للقضاء على هذه النوعية من أسلحة الدمار الشامل.

٢ - وبالرغم من أن البلدان التي تمتلك هذه الأسلحة قامت في حالات كثيرة بإجراء تخفيضات نوعية وكمية من جانب واحد، فإن بنما مقتنعة بأنه لا يمكن إحراز تقدم فعال في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي إلا عن طريق المعاهدات الرسمية، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف.

## تونس

[الأصل: بالعربية]

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

١ - تطلب الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من القرار ٢٤/٥٦ بء، إلى الأمين العام أن يلتمس وجهات نظر الدول الأعضاء حول مسألة القذائف من جميع جوانبها وأن يقدم تقريراً بشأنها إلى الجمعية العامة.

٢ - وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أن تونس لا تمتلك ولا تنتج أي نوع من القذائف. وهي بطبيعة الحال تدعم حظر إنتاج وتطوير مثل هذه الأسلحة وبالتالي إيجاد آليات لمراقبة إنتاج واستعمال الصواريخ لأغراض سلمية تماشياً مع الجهود المبذولة لترع السلاح على المستوى الدولي.